

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

عوض إلا أن الغالب في دفع المتمول في العوض أن يكون على وجه المشاحة وأما كونه على طريق التفضل فهو خلاف الغالب قوله فيفوت بالقيمة أي إن كان مقوما وإن كان مثليا فيرد مثله وقوله لا إلى صحيح نفسه أي بحيث يرد المثل سواء كان مثليا أو مقوما قوله وعلى هذا أي على جعل الضمير في فاسده في البيع فلا يستفاد الخ أي وأما لو جعل الضمير في قوله كفاسده أي القرض يعني غير هذا الفرع فيستفاد من كلامه ذلك ومحصله أنه شبه بقية جزئيات القرض الفاسد بهذا الجزء منه قوله أي هدية المقترض أي الهدية الكائنة من المقترض وكذا يقال فيما بعده إلا في ذي الجاه والقاضي فإن المراد الهدية الواصلة لهما والظاهر أن الحرمة متعلقة بكل من الآخذ والدافع في المسائل كلها قال خش في كبيره ليس المراد بالهدية حقيقتها فقط بل كل ما حصل به الانتفاع كركوب دابة المقترض والأكل في بيته على طريق الإكرام أو شرب فنجان قهوة أو جرعة ماء والتظلل بجداره أو المعتمد جوار الشرب والتظلل وكذلك الأكل إن كان لأجل الإكراه لا لأجل الدين كما قاله شيخنا قوله لرب المال إظهار في محل الإضمار لأن رب المال هو المقرض قوله مطلقا أي مقترضا أو غيره فيشمل مدين القرض والبيع والسلم قوله ثم الحرمة ظاهرا الخ هذا التفصيل في الحرمة المتعلقة بآخذ الهدية وأما المتعلقة بالدافع فهي باطنية فقط قوله وإلا فالقيمة أي وإلا رد القيمة ورد مثل المثل قوله وظاهرا فقط أي فيقضي عليه بردها إن كانت قائمة أو رد قيمتها أو مثلها إن فاتت ولا حرمة عليه فيما بينه وبين الآخذ قوله إن قصد وجه الآخذ أي لا مكافأة لرب الدين وإلا حرم أخذها على المعتمد والمكافأة المطلوبة في حديث من صنع معكم معروفا فكافئوه فإن لم تكافئوه فادعوا له حتى تظنوا أنكم كافأتموه فالمراد بها المكافأة على قانون الشرع قاله شيخنا قوله أو لم يحدث موجب أي للهدية من المدين لرب الدين قوله كرب القراض أي يحرم عليه إهداء العامل لئلا يقصد بذلك أن يستديم عمله وكذلك يحرم هدية العامل لرب المال ولو بعد شغل المال أما قبل شغل المال فلا خلاف لأن لرب المال أخذه منه فيتهم أنه إنما أهدى إليه ليبقى المال بيده وأما بعد شغل المال فعلى المشهور وقيل يجوز وهما مبنيان على اعتبار الحال فيجوز لعدم قدرة المال على انتزاعه منه حينئذ أو المآل وهو أن يتربص من رب المال أنه بعد نضوض المال يعامله ثانيا لأجل هديته له قوله راجع لقوله وعامله فقط أي هذا إذا كانت هدية العامل قبل شغل المال بل ولو كانت بعد شغله ورد بلو على القائل بالجواز بعد الشغل لعدم قدرة رب المال على فسخ القراض حينئذ إنما كانت المبالغة راجعة للعامل فقط لأن الخلاف فيه فقط وكان الأولى للمصنف أن يقول كعامله بالكاف

قوله وذی الجاه قال أبو علي المسناوی محل منع الأخذ علی الجاه إذا كان الإنسان یمنع غیره بجاهه من غیر مشی ولا حركة وأن قول المصنف وذی الجاه مقید بذلك أي من حیث جاهه فقط كما إذا احترم زید مثلاً بذی جاه ومنع من أجل احترامه فهذا لا یحل له الأخذ من زید ولذا قال ابن عرفة یجوز دفع الضیعة لذی الجاه للضرورة إن كان یحمي بسلاحه فإن كان یحمي بجاهه فلا لأنها ثمن الجاه ا ه وبیانه أن ثمن الجاه إنما حرم لأنه من باب الأخذ علی الواجب ولا یجب علی الإنسان أن یدهب مع کل أحد ا ه وفي المعیار سئل أبو عبد الله القوری عن ثمن الجاه فأجاب بما نصه اختلف علماؤنا فی حکم ثمن الجاه فمن قائل بالتحريم بإطلاق ومن قائل بالکراهة بإطلاق ومن مفصل فیہ وأنه إن كان ذو الجاه یحتاج إلى نفقة وتعب وسفر فأخذ أجر مثله فذلك جائز وإلا حرم ا ه قال أبو علي المسناوی وهذا التفصیل هو الحق وفي المعیار أيضا سئل أبو عبد الله العبدوسی عن یحرس الناس علی المواضع المخیفة ویأخذ منهم علی ذلك فأجاب ذلك جائز